العلاقات يضعف من مقاطعة الشركات لنفطنا بعد التأميم ويعمل على تفكيك جبهتها المعارضة لنا .

يتضح من كل ما تقدم ان اقدام جميع البلدان العربية المنتجة على تأميم نفطها في وقت واحد يجعل من المستحيل مقاطعة النفط العربي أو الاستغناء عنه أو استبداله بمصادر أخرى . وهذا الموقف الموحد هو الوضع المثالي كما هو واضح . على اننا يجب أن لا ننتظر حتى يتحقق الاجماع ، فهو انتظار قد يطول . وفي اعتقادنا ان قيام بعض البلدان المنتجة التي لديها الاستعداد لذلك وتتوفر لديها أفضل الشروط للتأميم — بتطبيق خطوة التأميم والنجاح المبدئي فيها سيؤدي الى ضغط شعبي كبير على مستوى الرأي العام العربي كله لاجبار الحكومات المتقاعسة على السير في طريق التأميم .

فاذا افترضنا ان بعض البلدان العربية المنتجة لن يقدم على التأميم في الظروف الحالية نظرا لاوضاعها الخاصة مثل بعض مشيخات الخليج ، فان اقدام البلدان المنتجة الاخرى التي تتوفر لديها الشروط السياسية والفنية اللازمة ، على تنفيذ التأميم يكفي لانجاحه شريطة أن تقوم البلدان التي لم تؤمم بتحديد الانتاج فيها بحيث يكون من المستحيل اقدام الشركات المؤممة والدول التي تنتمي اليها على مقاطعة النفط المؤمم عن طريق تعويض انتاج الشركات المؤممة من البلدان العربية الاخرى التي لم تؤمم . وكلما ازداد عدد البلدان العربية المنتجة التي تقدم على خطوة التأميم معا كلما ازدادت فرص النجاح وضعفت مقاومة الدول المعادية للاجراء ومحاولة فرض المقاطعة على النفط المؤمم .

ولكن حتى في حالة التأميم من قبل دولة منتجة واحدة أو عدد قليل من الدول المنتجة فان قضية التسويق ليست بتلك الصعوبة التي تدعيها شركات الامتياز ، لا سيما اذا ما تضامنت البلدان العربية الاخرى فحددت انتاجها . فبالرغم من سيطرة الكارتيل العالمي للبترول على أغلب أسواق العالم غير الاشتراكي فان هذه السيطرة لا تتعدى في الوقت الحاضر حوالي ٧٠ ٪ من هذه الاسواق وما تبقى (أي حوالي ٣٠ ٪ منها) تتولى تزويده مؤسسات وشركات مستقلة عن الشركات الاحتكارية الكبرى ، بل اننا اذا استثنينا السوق الامريكية فان الكارتيل لا يسيطر في الوقت الحاضر الا على ٥٤ ٪ من أسواق النفط (حسبما ورد في جريدة لوموند ، عدد ١٤/٧/١٩٧٢ ، حيث تذكر بأن الكارتيل رغم انه ضعف فانه ما يزال يسيطر في « العالم الحر » باستثناء امريكا على ٧٦ ٪ من الانتاج ، ٥٩ ٪ من التكرير و٥٤ ٪ من أسواق النفط) . ففي حدود هذه النسب غير الخاضعة لسيطرة الكارتيل يمكن تصريف كميات من النفط تفوق كثيرا امكانيات البلد او البلدان القليلة التي تؤمم . كما ان هنالك أسواق البلدان الاشتراكية التي تزداد حاجاتها للنفط .

وتقدم لنا تجربة الجزائر ، بعد تأميم شركات الانتاج الفرنسية فيها في شهر فبراير ١٩٧١ ، دليلا قاطعا على صدق ما تقدم : فلقد قامت الشركات الفرنسية بحملة واسعة لمقاطعة النفط الجزائري في الاسواق العالمية وتخويف المشترين المحتملين لهذا النفط على أساس انه نفط « أحمر » وانه ما زال ملكا لتلك الشركات . ورغم ذلك فقد استطاعت شركة النفط الجزائرية الوطنية سوناطراك ، بفضل الاسواق التي كانت قد أمنتها لنفسها وبفضل الخبرة التي كانت قد اكتسبتها في ميدان التسويق الخارجي — استطاعت أن تواصل تصدير النفط الجزائري وبيعه في الأسواق الخارجية . وقد استطاعت سوناطراك ، رغم محاولات فرض المقاطعة على النفط الجزائري ، أن تسوق في عام ١٩٧١ حوالي ٢٤ مليون طن ، وهي تمثل مجموع كمية الانتاج العائدة لها على اثر قرارات التأميم ، مع انها لم تكن قد سوقت في عام ١٩٧٠ الا حوالي ١٠ ملايين طن ، أي ان سوناطراك استطاعت عام ١٩٧١ أن تضاعف مبيعاتها في الاسواق الخارجية مرتين ونصف المرة بالنسبة للعام السابق رغم كل اجراءات التهديد ، مما يثبت ان مثل هذه الاجراءات لم تعد